

ملتقى وطني حول "الصيرفة الإلكترونية وتحديات تحسين الخدمات المصرفية -الواقع
والمأمول" بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة يوم 02 جويلية 2020

المحور الرابع: تقييم الخدمات المصرفية الإلكترونية في الجزائر

ورقة بحثية بعنوان: واقع وآفاق وسائل الدفع الإلكترونية في البنوك الجزائرية-دراسة حالة البنك
الوطني الجزائري-

ابتسام منزري	الاسم واللقب
أستاذ مساعد أ	الرتبة
الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية	الجامعة
menzri.ibtisse@gmail.com	البريد الإلكتروني

وداد بوحلاسة	الاسم واللقب
طالبة دكتوراه سنة ثانية	الرتبة
جامعة الجزائر 03.	الجامعة
ouidedbouhalassa@yahoo.com	البريد الإلكتروني

**عنوان المداخلة: واقع و آفاق وسائل الدفع الإلكترونية في البنوك الجزائرية
-دراسة حالة البنك الوطني الجزائري-**

من إعداد:

منزري ابتسام

وداد بوحلاسة

طالبة دكتوراه بجامعة الجزائر 03 أستاذة مساعدة قسم ب بكلية الشريعة والاقتصاد جامعة الأمير عبد القادر

ملخص:

تستخدم البنوك في شتى أنحاء العالم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة لمواجهة تحديات المنافسة التي فرضتها البيئة المصرفية المعاصرة والتي من آثارها ظهور أبعاد جديدة لثالث أهم وظيفة تقليدية للبنوك ألا وهي تسيير وسائل الدفع التي تم تطويرها ضمن السياق العام لتطور مفهوم الصيرفة الإلكترونية، ومن هنا تأتي هذه الدراسة لتسلط الضوء على واقع وسائل الدفع الإلكترونية في البنوك الجزائرية بالأخص البنك الوطني الجزائري، وقد كشفت الدراسة على وجود نقائص كثيرة أهمها ضعف البنية التشريعية والتقنية، كما أوصت الدراسة بضرورة دعم التوسع في استعمال هذه الوسائل داخل البنوك الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: البنوك الجزائرية، وسائل الدفع الإلكترونية، البنك الوطني الجزائري.

Abstract:

Banks all over the world are using ICTs as a tool to face the competitive challenges imposed by the contemporary banking environment, which has given rise to new dimensions of the banks' third traditional function, namely, the management of the means of payment developed within the general context of the evolution of the electronic banking concept. Hence, this study comes to shed light on the reality of means of payment in Algerian banks, especially in the Algerian National Bank (BNA). The research revealed the existence of many shortcomings, such as the weakness of the legislative and technical structure, the study also recommended the necessity to support the expansion of the use of these means in the Algerian banks.

Key words: Algerian banks, means of payment, Algerian National Bank.

مقدمة: ساهمت التكنولوجيات الحديثة بشكل أو بآخر في رسم معالم البنك التجاري المعاصر فقد سمحت التقنيات الحديثة من هاتف وفاكس وإنترنت وغيرها بظهور ابتكارات بنكية تتميز بالتقدم السريع؛ نتيجة التطورات الهائلة والكثيفة في مجال التكنولوجيا، مما أفرز منافسة شديدة في البيئة البنكية المحلية والدولية، ودفع بالبنوك إلى ضرورة إيجاد خدمات بنكية حديثة تختلف عن مثيلاتها في السوق لكسب أكبر قاعدة من العملاء والظفر بثقتهم وولائهم. وتعد وسائل الدفع الإلكترونية من أهم هذه الخدمات في عصرنا الحالي فهي عبارة عن مستجد أملتته الظروف الاقتصادية والمالية الجديدة التي تبحث عن وسائل أكثر يسراً وأقل تكلفة وأسرع وقتاً لتسوية مدفوعات المعاملات التجارية.

ولم تكن البنوك الجزائرية بمنأى عن التطورات التكنولوجية التي تحدث في بيئتها فقد حظيت بمجموعة من الإصلاحات في مجال الخدمات الإلكترونية وتم تبني وسائل الدفع الإلكترونية في محاولة لجعل البنك الجزائري عصري ورائد وقادر على تلبية طموحات وتطلعات طبقة عريضة من العملاء أصبحت أكثر تطلباً مع الوقت، وعلى هذا الأساس يمكن طرح الإشكالية الآتية: إلى أي مدى تعمقت البنوك الجزائرية في تبني وسائل الدفع الإلكترونية كأداة لتطوير أنظمتها وتوسيع قاعدة عملائها من خلال الاستجابة لشروط

العرض ومتطلبات الطلب الجديدة؟

ومن أجل الإجابة على هذه الإشكالية بطريقة علمية فقد تم ربطها بمجموعة من الأسئلة الفرعية تدقق جميع أبعادها وتفصيلها:

- ✓ ماذا تقصد بوسائل الدفع الإلكترونية وكيف تؤثر على البنوك التجارية ؟
- ✓ ما هي التشريعات والهيكل المنظمة لوسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر ؟
- ✓ ما هو واقع وسائل الدفع الإلكترونية في البنك الوطني الجزائري ؟

أهداف الدراسة: هدفت الدراسة إلى التعريف بوسائل الدفع الإلكترونية وبيان خصائصها وأنواعها وآثارها على البنوك، بالإضافة إلى دراسة واقعها في البنوك الجزائرية من خلال التطور التشريعي لها وتقديم البنك الوطني الجزائري كعينة عن هذا الواقع.

أهمية الدراسة: تكتسي الدراسة أهمية بالغة باعتبار أننا نعيش عالماً رقمياً حافلاً بالتغيرات التكنولوجية والمستجدات البنكية؛ التي كان لها دور رئيسي في تسريع وتيرة ابتكار المنتجات البنكية التي نتج عنها وسائل الدفع الإلكترونية والتي ساهمت بشكل كبير في تسهيل إتمام المعاملات التجارية للعملاء وتحقيق ميزة تنافسية للبنك، واكتسابه حصة سوقية أكبر على الصعيدين المحلي والدولي، وهذا ما يفرض على البنوك الجزائرية ضرورة مواكبة هذه التطورات العالمية التي تحدث في هذا المجال من خلال وضع القواعد والأسس اللازمة لبناء نظام بنكي جزائري يتميز بالعصرية والكفاءة في تقديم خدماته.

منهج الدراسة: تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتبر المنهج المناسب للمساعدة على الإجابة على هذا النوع من الإشكاليات حيث تم استعماله من أجل وصف وسائل الدفع الإلكترونية من تعريفها وتحديد أنواعها وخصائصها وأهم آثارها على البنوك وتقديم إطارها التشريعي في الجزائر. كما اتبع هنا منهج دراسة حالة لتحليل واقع البنوك في الجزائر عن طريق دراسة أحد أشهر وأعرق البنوك الجزائرية ألا وهو البنك الوطني الجزائري .

حدود الدراسة: قد تم رسم حدود لهذه الدراسة، حدود مكانية مرتبطة بتقييد مجال البحث على البنوك الجزائرية فقط مع اتخاذ البنك الوطني الجزائري كعينة دراسة، وحدود زمانية مرتبطة بتاريخ صدور القوانين التي تتناول وسائل الدفع الإلكتروني بالجزائر وذلك بداية من تسعينات القرن الماضي إلى غاية يومنا هذا.

خطة الدراسة: تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور كما يلي:

المحور الأول: مفاهيم أساسية حول وسائل الدفع الإلكترونية.

المحور الثاني: الإطار التشريعي والعملي لوسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر.

المحور الثالث: دراسة حالة واقع وسائل الدفع الإلكتروني في البنك الوطني الجزائري (BNA).

المحور الأول: مفاهيم أساسية حول وسائل الدفع الإلكترونية

يمكن التطرق إلى تعريف وسائل الدفع الإلكتروني وخصائصه، وأهم أنواعه كما سيأتي في هذا المحور.

أولاً: تعريف وسائل الدفع الإلكتروني وخصائصه:

• يعرف البنك المركزي الأوروبي الدفع الإلكتروني (E-Paiement) على أنه: "كل عملية دفع صدرت وعلجت بطريقة إلكترونية"¹.

• كما يعرف المجلس الاقتصادي الفرنسي الدفع الإلكتروني على أنه: "مجموعة التقنيات الإعلامية المغناطيسية أو الإلكترونية... الخ، التي تسمح بتحويل الأموال دون دعامة ورقية والتي ينتج عنها علاقة ثلاثية ما بين البنك والبائع والمستهلك"².

أما وسائل الدفع الإلكترونية فهي كل الأدوات التي تصدرها البنوك وتعالجها بطرق الكترونية والتي تحظى بالقبول العام في اتخاذها كوسيلة للوفاء بالالتزامات وتسديد المدفوعات، وقد تم تعريفها على أنها: "مجموعة الأدوات والتحويلات الإلكترونية التي تصدرها المصارف والمؤسسات كوسيلة دفع تتمثل في البطاقات البنكية والنقود الإلكترونية والشيكات الإلكترونية والبطاقات الذكية"³.

ثانياً: خصائص وسائل الدفع الإلكتروني: تتميز وسائل الدفع الإلكتروني بعدة خصائص يمكن إجمالها فيما يلي⁴:

- ✓ الطبيعة الدولية حيث يتم استخدامها لتسوية المعاملات التي تتم بين المستخدمين في كل أنحاء العالم.
- ✓ يتم الدفع من خلال استخدام النقود الإلكترونية والبطاقات الإلكترونية والأوراق التجارية الإلكترونية.
- ✓ إمكانية تسوية المعاملات الإلكترونية عن بعد عن طريق بالاتصال المباشر بين طرفي العقد المتباعين وذلك بفضل شبكة الإنترنت.
- ✓ يتم الدفع الإلكتروني بأحد الأسلوبين، الأول عبر شبكة الإنترنت وذلك بتبادل المعلومات إلكترونياً والثاني من خلال البطاقات البنكية العادية.
- ✓ إلزامية تواجد نظام بنكي معد لإتمام ذلك أي توافر أجهزة تتولى إدارة هذه العمليات التي تتم عن بعد مع توفير الثقة بين المتعاملين.

✓ يتم الدفع الإلكتروني من خلال نوعين من الشبكات، الأولى خاصة يقتصر التعامل بها على أطراف التعاقد وذلك على أساس وجود معاملات تجارية ومالية مسبقة بينهم والثانية عامة يتم فيها بين العديد من الأفراد لا توجد بينهم قبل ذلك روابط معينة.

ثالثاً: أنواع وسائل الدفع الإلكتروني: تتعدد أنواع وسائل الدفع الإلكتروني بين أوراق تجارية الكترونية ونقود الكترونية ومحفظة الكترونية وبطاقات الكترونية، ويمكن عرضها كما يلي:

1- بالنسبة الأوراق التجارية الإلكترونية فهي تتضمن:

✓ الكمبيالة الإلكترونية: تعرف على أنها: "صك أو محرر شكلي (وفقاً لشكل معين) ثلاثي الأطراف معالج الكترونياً بصورة كلية أو جزئية يتضمن أمراً من الساحب عن طريق مصرفه إلى بنك المسحوب عليه ليدفع مبلغاً معيناً في تاريخ معين أو قابل للتعيين أو بمجرد الاطلاع لأمر المستفيد"⁵، يوجد شكلان للكمبيالة الإلكترونية هما: الكمبيالة الإلكترونية الورقية، الكمبيالة الإلكترونية الممغنطة.

✓ الشيك الإلكتروني: "الشيك الإلكتروني هو مكافئ للشيك التقليدي، إذ يمثل أمراً بالدفع من الساحب (الحامل) إلى المسحوب عليه (البنك) لدفع مبلغ مسمى إلى المستفيد، غير أنه يختلف عنه في أنه معالج إلكترونياً أي يرسل الكترونياً عبر الإنترنت، فبعد أن يتسلم المستفيد الشيك يرسله إلى البنك ليتم تحويل المبلغ لفائدته، ثم يعيده البنك للمستفيد مؤكداً له عملية التحويل"⁶.

✓ السند لأمر الإلكتروني: يمكن تعريفه على أنه: "محرر شكلي ثنائي الأطراف، معالج إلكترونياً بصورة كلية أو جزئية، يتضمن تعهداً من محرره بدفع مبلغ من النقود في تاريخ معين لإذن شخص آخر يسمى المستفيد"⁷.

2- وفيما يخص النقود الإلكترونية فإن أصل هذا المصطلح متأتي من تركيب كلمتي monétaire و informatique، وقد عرّفها لجنة بازل (BIS) لسنة 1996م بأنها: "قيمة نقدية في شكل وحدات ائتمانية مخزنة بشكل الكتروني بحوزة المستهلك"⁸، وهي أنواع فهناك من قسمها من حيث متابعتها والرقابة عليها أو من حيث أسلوب التعامل وذلك كما يلي⁹:

• فمن حيث متابعتها والرقابة عليها نجد:

✓ النقود الإلكترونية الاسمية (المحددة): حيث يمكن معرفة الشخص الذي قام بسحب النقود من البنك شأنها شأن بطاقة الائتمان في متابعة السحب وحركته من خلال النظام الإلكتروني من البداية حتى النهاية.

✓ النقود الإلكترونية غير الاسمية (مغفلة الهوية): يتم التعامل بهذا النوع من النقود دون معرفة هوية مستخدمها سواء انتقلت منهم وإلهم أو لا فهي كالأوراق النقدية في التعامل وليس لها علاقة بمن يتعامل بها.

• أما من حيث أسلوب التعامل فنجد:

✓ نقود إلكترونية عن طريق الشبكة: ويتم سحب هذا النوع من النقود من البنك أو المؤسسة المالية وتوضع على أداة معدنية داخلية في جهاز الحاسب الشخصي، وفي حال إرسال هذه النقود عبر الإنترنت

ليس على المستخدم إلا الضغط على الفأرة لهذا الجهاز إلى الشخص المستفيد من هذه النقود، وتتم هذه العملية في ظل إجراءات تضمن حداً كبيراً من الأمان والسرية.

✓ النقود الالكترونية خارج الشبكة: ي عبارة عن بطاقة تحتوي على قيمة مختزنة بداخلها، وتخصم كل قيمة تخرج من حوزتها بعد الانتهاء من عملية السحب النقدي، كما أن التعامل بها لا يتطلب الاتصال مع المصدر مباشرة، إلا أن استخدامها يولد قدرأ كبيراً من المشاكل المتعلقة بالأمان وتنتج عنها مخاطر الصرف المزدوج.

3- أما محفظة النقود الالكترونية فتعرف بأنها: "وسيلة دفع افتراضية تستخدم في سداد المبالغ قليلة القيمة بشكل مباشر أو غير مباشر، تقوم بتحويل النقد إلى سلسلة رقمية وتخزن على القرص الثابت في موقع العمل"¹⁰.

4- البطاقات البنكية الالكترونية فهي تتضمن نوعين بطاقات ائتمانية وبطاقات غير ائتمانية:

- البطاقات الائتمانية: وهي البطاقات التي تسمح للعميل دفع قيمة حاجاته الشرائية والسحب النقدي بها من أجهزة الصرف الآلي، ولو لا يملك رصيداً لدى البنك، وإنما يمنح له هذا الأخير قرضاً بفوائد مستحقة الدفع، وفيها نوعين بطاقات ائتمان عادي و بطاقات ائتمان متجدد، يختلف كل من النوعين في طريقة تسديد القرض المترتب على استخدام البطاقة وفوائده ومدته.

- أما البطاقات غير الائتمانية: فيوجد أنواع عديدة منها يمكن ذكرها كما يلي:

✓ بطاقة الحساب الجاري أو الخصم الفوري: هي عبارة عن بطاقة تسمح للعميل بشراء السلع والخدمات والسحب النقدي بها من خلال رصيده الموجود لدى البنك.

✓ بطاقة الصرّاف الآلي: هي بطاقة تسمح للعميل السحب من رصيده الموجود لدى البنك والقيام بالتحويلات المالية المختلفة من خلال أجهزة الصرّاف الآلي.

✓ بطاقة الدفع مقدماً (بطاقة المختزنة القيمة): يقوم العميل بدفع مبلغ معين مقابل أخذ بطاقة تحمل قيمة هذا المبلغ دون الالتزام بفتح حساب لدى البنك المصدر للبطاقة¹¹.

✓ البطاقات الذكية: وتحتوي على معالج دقيق يسمى Micro processeur يسمح بتخزين بيانات حول عميلها مما يمنحها الأفضلية على بطاقات الشريط المغناطيسي ذلك أنها تستطيع التعامل مع أجهزة الكمبيوتر، كما أنها لا تتطلب تفويضاً أو تأكيد صلاحية من أجل نقل الأموال من المشتري إلى البائع، وهي أنواع: البطاقة الذكية العادية، البطاقة الذكية جداً و بطاقة الموندكس¹².

✓ بطاقة ضمان الشيك: والتي تعطي للعميل إمكانية السحب الأسبوعي أو الشهري لمبلغ محدد بواسطة الشيك وذلك من كل البنوك المنظمة لهذا النظام، ويضمن البنك مصدر هذه البطاقات الوفاء بقيمة الشيكات التي يصدرها العميل حامل البطاقة، لذا تعد نوعاً من أنواع الضمان الصادر في ورقة مستقلة. ويتعين أن يضع العميل رقم البطاقة على ظهر الشيك حتى يستطيع المستفيد الاستفادة من هذا الضمان¹³.

المحور الثاني: الإطار التشريعي والعملياتي لوسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر

إن تطور وسائل الدفع الإلكتروني في البنوك الجزائرية ينظمها الجانب التشريعي للبطاقات البنكية والمقاصة الإلكترونية، فقد كانت بداية التشريعات التي تسمح باستعمال البطاقات البنكية كأدوات نقدية داخل النظام البنكي الجزائري مع بداية التسعينات من القرن الماضي، وهي بطاقات سحب مخصصة للبنك الواحد، أي أن العميل حامل البطاقة لا يمكنه القيام بعمليات سحب إلا من الوكالات التابعة للبنك محل توطينه وذلك لانعدام شبكة النقد الإلكتروني ما بين البنوك آنذاك (RMI)، وعلى هذا الأساس فإن القوانين والتشريعات الحقيقية التي تنظم وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر جاءت مع بدايات القرن الواحد والعشرين أين تم الاعتراف قانوناً بالبطاقة البنكية كأداة للدفع من خلال القانون التجاري، حيث تنص المادة 543 مكرر 23 على أنه: "تعتبر بطاقة دفع كل بطاقة صادرة عن البنوك والهيئات المالية المؤهلة قانوناً وتسمح لصاحبها بسحب أو تحويل أموال"، كما تضيف المادة 543 مكرر 24: "الأمر أو الالتزام بالأمر المعطى بموجب بطاقة الدفع غير قابل للرجوع فيه، ولا يمكن الاعتراض على الدفع إلا في حالة ضياع أو سرقة البطاقة المصرح بها قانوناً، أو تسوية قضائية أو إفلاس المستفيد".

أما تعليمة بنك الجزائر رقم 05-04 الصادرة بتاريخ 02 أوت 2004 فهي تضبط معايير إصدار البطاقات البنكية الحاملة للبطاقة الذكية وفق العناصر التالية:

✓ ضبط مناطق الترميز والأختام Les zones de marquage et d'estampage

✓ ترميز أو تشفير الشرائط المغناطيسية L'encodage des pistes magnétiques

✓ تثبيت رقاقة البطاقة الذكية La gravure de la puce

وتشرح التعليمة وظائف كل من البطاقة الذكية والمجال المغناطيسي التي تحتويهما البطاقة البنكية، فالبطاقة الذكية تسمح بالقيام بعمليات الدفع على مستوى أجهزة الدفع الإلكتروني، أما المجال المغناطيسي يسمح بالقيام بعمليات سحب من أجهزة الصرف الآلي والشبابيك الآلية، وحسب هذه التعليمة فإن البطاقة البنكية يجب أن تستجيب للمعايير الدولية EMV أي: (Europay Master Card – Visa).

كما تم الاعتراف بالتوقيع الإلكتروني في القانون المدني الجزائري من خلال المواد 323 مكرر، 323 مكرر 1 و327 المعدلة والتي نص عليها القانون 10-05 الصادر بتاريخ 20 جوان 2006 وذلك كالتالي:

✓ المادة 323 مكرر: "ينتج الإثبات بالكتابة من تسلسل حروف أو أوصاف أو أرقام أو أية علامات أو رموز ذات معنى مفهوم، مهما كانت الوسيلة التي تتضمنها، وكذا طرق إرسالها".

✓ المادة 323 مكرر 1: "يعتبر الإثبات بالكتابة في الشكل الإلكتروني كالإثبات بالكتابة على الورق، بشرط إمكانية التأكد من هوية الشخص الذي أصدرها وأن تكون معدة ومحفوظة في ظروف تضمن سلامتها".

✓ المادة 327: "يعتبر العقد العرفي صادراً ممن كتبه أو وقعته أو وضع عليه بصمة أصبعه ما لم ينكر صراحة ما هو منسوب إليه أما ورثته أو خلفه فلا يطلب منهم الإنكار ويكفي أن يحلفوا يميناً بأنهم لا

يعلمون أن الخط أو الإمضاء أو البصمة هو لمن تلقوا منه هذا الحق، ويعتد بالتوقيع الإلكتروني وفق الشروط المذكورة في المادة 323 مكرراً أعلاه".

هذا التطور التشريعي سمح بتطور النقد الإلكتروني والذي ترجم بوضع حيز التطبيق الشبكة ما بين البنوك للنقد الإلكتروني (RMI) والتي تسمح بتدخلات سريعة وأكيدة.

أما بالنسبة لباقي أدوات الدفع الإلكتروني وفي إطار تحديث وعصرنة النظام البنكي الجزائري بادر بنك الجزائر بالتعاون مع وزارة المالية وبمساعدة البنك العالمي إلى إنشاء نظام الدفع الإجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة والمدفوعات المستعجلة والمعروف باسم (ARTS) Algeria Real Time Settlements، أنشئ بموجب التنظيم 04-05 الصادر عن بنك الجزائر بتاريخ 13 أكتوبر 2005 وهو نظام تسوية أوامر الدفع التي تتم عن طريق تحويل الأموال التي يفوق مبلغها واحد مليون دج أو أوامر الدفع المستعجلة حتى ولو قل مبلغها عن المبلغ المذكور آنفاً¹⁴، وهذا ما بين المنخرطين في هذا النظام من خلال حسابات تسوية مفتوحة بأسمائهم لدى بنك الجزائر.

وبتاريخ 15 ديسمبر 2005م تم إصدار التنظيم 06-05 الذي يتطرق لنظام المقاصة الإلكتروني للمدفوعات صغيرة الحجم التي يقل مبلغها عن واحد مليون دينار جزائري والمعروف باسم (ATCI)، وهو نظام مكمل للنظام الأول يعالج عمليات المقاصة المرتبطة بالأوراق التجارية والاقطاعات، بالإضافة إلى عمليات السحب والدفع التي يقوم بها العملاء عن طريق البطاقات البنكية وكذلك تحويلات الأموال التي يقل مبلغها عن واحد مليون دج.

وتتم المقاصة في الجزائر تحت إشراف ورقابة بنك الجزائر وذلك تبعا للمادة 56 من الأمر الرئاسي 11/03 الصادر بتاريخ 26 أوت 2003م والتي تنص: "ينظم بنك الجزائر غرف المقاصة ويشرف عليها ويسهر على حسن سير نظم الدفع وأمنها وفقا لنظام مجلس النقد والقرض"، وهو ما تؤكد وتوسع فيه المادتين 11 و 12 من التنظيم 07-05 الصادر بتاريخ 28 ديسمبر 2005 المتضمن أمان وسائل الدفع سواء منها التقليدية أو الإلكترونية، ويشترك في نظام المقاصة كل من بنك الجزائر كعضو ومسير، البنوك الابتدائية، بريد الجزائر، الخزينة العمومية ومؤسسات مالية أخرى.

ومن أجل نجاح تجربة وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر تم الاستعانة بخدمات اتصالات الجزائر التي تلعب دور محوري ذلك أنها تتكفل بتثبيت ومتابعة خطوط الهاتف والإنترنت التي يعتمد عليها البنوك في كل ما يتعلق بخدماتها الإلكترونية، كما قامت السلطات المعنية ممثلة بالبنك المركزي بوضع مجموعة من الهياكل التي لا غنى عنها بأي حال من الأحوال لتسهيل عمل وسائل الدفع الإلكترونية تتمثل فيما يلي:

✓ شركة أتمتة المعاملات ما بين البنوك والنقد الإلكتروني (SATIM): وهي فرع لثمان بنوك جزائرية تجمع 17 منخرط بين بنوك عامة وخاصة بالإضافة إلى بريد الجزائر مهمتها الأساسية هي إدارة الشبكة ما بين البنوك للنقد الإلكتروني (RMI) والتي يرتبط بها جميع أجهزة الصرف الآلي، الشبائيك الآلية بالإضافة إلى أجهزة الدفع الإلكتروني (GAB – TPE -DAB).

✓ مركز ما قبل المقاصة ما بين البنوك (CPI): وهو عبارة عن شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 862.950.000.00 دج، تم إنشاؤها بالشراكة بين بنك الجزائر الذي يملك حصة قدرها 53.19% وستة

عشر مؤسسة مالية أخرى وذلك بتاريخ 04 أوت 2004م، مهمته الأساسية هي تحصيل مستحقات كل بنك التي تتعلق بكل عمليات عملائه والتي تتم عن طريق نظام المقاصة الإلكترونية¹⁵. وقد قام البنك الوطني الجزائري بإمضاء اتفاقية مع هذا المركز بتاريخ 08 ماي 2006م في إطار اعتماده لنظام المقاصة الإلكترونية¹⁶.

المحور الثالث: دراسة حالة و اقع وسائل الدفع الإلكتروني بالبنك الوطني الجزائري (BNA)

يعتبر البنك الوطني الجزائري أول بنك حاز على اعتماده بعد مداولات مجلس النقد والقرض بتاريخ 05 سبتمبر 1995م وهو أول بنك أنشئ في عهد الجزائر المستقلة بتاريخ 13 جوان 1967م، مارس جميع الأنشطة المرخصة للبنوك التجارية إلى أن تم إعادة هيكلته سنة 1982م بتفريع بنك جديد منه متخصص في تمويل وتطوير النشاط الفلاحي ألا وهو بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR). ويقدر رأس مال البنك الوطني الجزائري حالياً ب 150.000 مليار دج وذلك بعد رفعه سنة 2018 حيث كان يبلغ 41.600 مليار دج، وهو يضم 2014 وكالة تجارية تشرف عليها 17 مديرية جهوية للاستغلال؛ توظف في مجملها أكثر من 5000 عامل، ويقدر عدد الحسابات المفتوحة بأكثر من 2.672.056 حساب من مختلف الأصناف وقد بلغ ناتجه الصافي ب 78.282 مليون دج كما أن إجمالي موارده خارج العملة الصعبة تقدر ب 1.708.524 مليون دج¹⁷.

ومن أجل تسيير وسائل الدفع الإلكتروني داخل البنك الوطني الجزائري تم إنشاء مديرية وسائل الدفع والنقد الإلكتروني (DIPM) بتاريخ 22 نوفمبر 2007¹⁸، تتمحور مهامها الأساسية في تسيير وسائل الدفع على مستوى البنك وتبعية كل ما من شأنه تطوير وترقية هذه الوسائل والسهر على احترام معايير وإجراءات التعامل المتعلقة بها، بالإضافة إلى معالجة شكاوي الزبائن وتسيير الأخطار المرتبطة بها وغيرها من الأعمال. ويعرف البنك الوطني الجزائري مجموعة من المصطلحات للتعبير عن العناصر المتعلقة بوسائل الدفع الإلكتروني وذلك كما يلي:

- ✓ التحويل الإلكتروني للأموال: يعرف على أنه مجموعة القواعد والإجراءات المعتمدة في نقل الأموال من حساب بنكي إلى حساب بنكي آخر الكترونياً عن طريق الكمبيوتر أو الهاتف المحمول، وتنفذ عملية التحويل الإلكتروني للأموال عن طريق المقاصة الإلكترونية.
- ✓ التوقيع الإلكتروني: هي مجموعة من الأساليب كالرموز أو الأرقام أو الحروف اللازمة ليثبت الموقع توقيعه بصورة مخزنة إلكترونياً تدل على شخصه دون غيره.
- ✓ تشفير البيانات: ويعني تحويل بيانات العملاء إلى مجموعة من الرموز والعلامات التي تمنع تغييرها وتبديلها أو اختراقها أو التجسس عليها لحماية الخصوصية وضمان سلامة وأمن المعاملات المصرفية.
- ✓ تأمين المدفوعات الإلكترونية: ويعني مجموع الشبكات والأنظمة الإلكترونية وبرامج الحاسب الآلي التي تهدف إلى الحفاظ على أمان وسرية المدفوعات إلكترونياً بما يمنع أي عملية تزوير أو احتيال أو سرقة.
- ✓ شبكة النقد الإلكتروني ما بين البنوك (RMI): هذه الشبكة يقوم بتسييرها مركز معالجة النقد الإلكتروني ما بين البنوك والذي تمثله شركة أتمته المعاملات ما بين البنوك والنقد الإلكتروني (SATIM)،

ويرتبط بها جميع الأجهزة الأوتوماتيكية (TPE-GAB-DAB) مهمتها الأساسية تسوية المدفوعات عن طريق المقاصة بين مختلف الحسابات أثناء عمليات السحب والدفع اليومية وهي تعمل 24 ساعة/24 و 7 أيام/7 لتلبية طلبات العملاء.

✓ **التعامل ما بين البنوك:** التعامل ما بين البنوك أو L'interbancaire يُقصد به إمكانية قيام كل من يحمل بطاقة بنكية بعمليات سحب أو دفع عبر التراب الوطني من أي جهاز صرف آلي أو شبك آلي أو أجهزة الدفع.

✓ **الفضاء الأوتوماتيكي:** هو ذلك الجزء من الوكالة الذي يمكن أن تستخدم فيه البطاقة البنكية وهو في العادة مجهز بصراف آلي بالإضافة إلى شبك آلي مفتوح 24 ساعة/24 و 7 أيام/7.

✓ **البنك الإلكتروني:** ويعرف كذلك بالبنك المباشر (La banque en line) ويعني مجموع الخدمات التي يمكن أن يتحصل عليها العميل من خلال الإنترنت أو الهاتف النقال أو الأجهزة التي تتضمنها الفضاءات الأوتوماتيكية.

✓ **مبادلة البيانات الكترونياً (EDI):** ويتمثل في مجموع البيانات والمعلومات التي تنتقل عبر قنوات الهاتف النقال أو بوابة الإنترنت، وعادة ما يستعمل هذا المصطلح داخل البنك الوطني الجزائري للتعبير عن أوامر تحويل الأموال المتعددة لرواتب الموظفين التي يقوم بها أصحاب المؤسسات عبر بوابة الإنترنت للبنك¹⁹.

أما الوسائط المستعملة من قبل للبنك الوطني الجزائري ذات العلاقة بوسائل الدفع الإلكترونية فتتمثل فيما يلي:

✓ **جهاز الصرف الآلي (DAB):** هو جهاز يسمح لحاملي البطاقة البنكية بالقيام بعمليات سحب نقدي بالإضافة إلى رؤية الرصيد المتبقي بعد العملية. يتم تموينه والسهل على حسن سيره عادة من طرف شخص مكلف به على مستوى جميع الوكالات²⁰، ويقدر عدد أجهزة الصرف حالياً بالبنك الوطني الجزائري ب 145 جهاز²¹ وهو عدد قليل جداً بالنظر إلى مجموع وكالاته، حيث نجد مثلاً أن بعض وكالات البنوك الخاصة (خاصة على مستوى الولايات الكبرى كالجزائر العاصمة) تحتوي فضاءاتها الأوتوماتيكية على أربع أو خمس أجهزة ما بين جهاز صرف آلي وشبك آلي.

✓ **الشبابيك الآلية للبنوك (GAB):** هي عبارة عن آلة تسمح لحاملي البطاقة البنكية بسحب النقود، التعرف على رصيد الحساب، التعرف على آخر 10 عمليات تم إجراؤها على الحساب، التعرف على كشف الهوية البنكية، طلب دفتر الشيكات، القيام بعمليات تحويل أموال من حساب لحساب، تموين الحساب، تحصيل الشيكات البنكية بالإضافة إلى العمليات على دفتر التوفير الإلكتروني²²: ويقدر عدد الشبابيك البنكية بالبنك الوطني الجزائري ب 95 شبك²³، وهو عدد قليل جداً يجب مضاعفته ليصل على الأقل إلى مستوى شبك آلي لكل وكالة بنكية.

✓ **أجهزة الدفع الإلكتروني (TPE):** هذا الجهاز موجود لدى التجار وهو يحتوي على لوحة أرقام ومتصل بشركة أتمتة المعاملات ما بين البنوك والنقد الإلكتروني بحيث يسمح لحاملي البطاقات البنكية (CIB) بالقيام بعمليات دفع، تعويض، إلغاء ثمن السلع والخدمات التي قاموا باقتنائها من عند التاجر بشكل

آمن وسريع، وتتم هذه العمليات في الوقت الحقيقي بطريقتين على المباشر (On-line) حيث يتم طلب الرخصة من مركز الشبكة على عكس الطريقة (Off-line) التي لا تستلزم طلب رخصة ذلك أن العملية تتم على أساس إعدادات لتسيير الخطر محملة داخل البطاقة الذكية (PUCE)، وهو على نوعين ثابت ومحمول. وقد تم الانطلاق في توزيع هذا الجهاز خلال السداسي الثاني من سنة 2016 بعد صدور الدورية 2126 الصادرة بتاريخ 06 جوان 2016 والتي تعلن انطلاق خدمة الدفع الإلكتروني على مستوى البنك الوطني الجزائري.

✓ أجهزة السكانير والكمبيوتر: تستعمل هاتين الأدوات في معالجة عمليات المقاصة الإلكترونية، فجهاز السكانير يستعمل لتصوير الشيكات البنكية التي جلبها عملاء البنك من أجل تحصيلها فيقوم هذا الأخير بإرسالها - نيابة عن عملائه - إلى مركز ما قبل المقاصة الإلكترونية الذي يتولى استرجاع قيمتها من البنك محل الدفع حتى يجنب العميل عناء الانتقال إلى بنك توطين محرر الشيك الذي قد يكون في ولاية أخرى بعيدة جدا. أما أجهزة الكمبيوتر فيتم تثبيت البرمجيات المتعلقة بنظام المقاصة الإلكترونية عليها والتي تعمل على إرسال بيانات الأوراق التجارية الإلكترونية التي بحوزة البنك إلى البنوك الأخرى من أجل تحصيلها لصالح عملائه، كما تقوم هذه البرمجيات باستقبال إرسالات البنوك الأخرى من الأوراق التجارية الإلكترونية بمختلف أنواعها من أجل دفع ثمنها لصالح عملائهم.

أما وسائل الدفع المستخدمة داخل البنك الوطني الجزائري فتتمثل في:

✓ بطاقة السحب والدفع ما بين البنوك (CIB)²⁴ : تم الترخيص لحاملي البطاقات البنكية بالقيام بعمليات السحب على مستوى أجهزة الصرف الآلي منذ شهر مارس 1994 م²⁵، وهو تاريخ الإعلان الرسمي عن بداية اعتماد وسائل الدفع الإلكترونية في وكالات البنك الوطني الجزائري، بعد ذلك تم إنشاء قسم مخصص لوسائل الدفع (مشروع النقد الإلكتروني) بتاريخ 30 أكتوبر 1994 م وهو قسم تابع لفرع التنظيم ونظم المعلومات²⁶، إلا أن شروط منح البطاقات البنكية ذات الشريط المغناطيسي وطرق استعمال أجهزة الصرف الآلي لم يتم التطرق إليها إلا سنة 1996 م²⁷. وفي سنة 2007 م تم إنشاء لجنة تطوير وتحديث نظام المعلومات والنقد الإلكتروني تحت الإشراف المباشر للرئيس المدير العام للبنك آنذاك مكونة من مجموعة من الأعضاء الذين يسهرون على حسن سير عملها، كما يتابع أعمال هذه اللجنة فرع وسائل الدفع والنقد الإلكتروني (DIPM) الذي تم إنشاؤه رسميا بتاريخ 22 نوفمبر 2007²⁸.

والبطاقة البنكية في البنك الوطني الجزائري هي أداة للدفع والسحب على المستوى المحلي ذات مدة صلاحية لا تتجاوز 03 سنوات تجدد تلقائيا عند نهايتها ما عدا في حالة الإلغاء، ويتم إصدارها وفق معايير الأيزو ISO العالمية. ويقدر عدد حاملها حاليا بالبنك الوطني الجزائري ب 214.643 شخص يتم إصدارها في شكلين كلاسيكية وذهبية حسب دخل صاحب البطاقة، ويشترط فيها أن تحمل الرمز (CIB) الذي يرمز إلى التعامل ما بين البنوك بالإضافة إلى اسم ورمز البنك مصدر البطاقة (Le logo).

حاملي هذه البطاقات يتم اختيارهم من بين الإطارات، أصحاب مهن حرة، صناعيين، موظفين وأصحاب رواتب ثابتة تتجاوز 18.000 دج شهريا، ممن يملكون نوع خاص من الحسابات البنكية الموجهة

للأفراد²⁹، حيث يتم اقتراحها أثناء عملية فتح الحساب وفي حالة قبول العميل يتم إمضاء العقد بين البنك وبينه والذي يتضمن الشروط العامة والخاصة لاستعمال البطاقة من طرف حاملها بالإضافة إلى تحديد مسؤولية طرفي العقد والعمولات.

أما بالنسبة للبطاقات البنكية بالعملة الصعبة التي تسمح للمسافرين خارج الوطن القيام بعمليات سحب أو دفع مشتريات في أي جهاز صرف في العالم فإنه لم يعترف بها في الجزائر إلا سنة 1993م والتي تعتبر سنة تدويل البطاقة البنكية في الجزائر، ورغم مرور حوالي 26 سنة إلا أن البنك الوطني الجزائري لحد الآن لم يطلق هذه الخدمة التي تعتبر في غاية الأهمية.

✓ **الأوراق التجارية الإلكترونية:** النوع المعمول به بالبنك الوطني الجزائري هو الأوراق التجارية الإلكترونية الورقية، وهو ما يعني أنها مدعومة ومثبتة بوجود الوثيقة الحقيقية للورقة التجارية بمعنى صك الشيك الحقيقي، الكمبيالة الحقيقية أو السند لأمر الحقيقي، ثم يقوم البنك بعد ذلك بمعالجتها إلكترونياً من أجل تحصيلها لعملائه أو دفع ثمنها لعملاء البنوك الأخرى المشتركة في نظام المقاصة الإلكترونية، فالمسألة إذاً تتعلق بتسريع المدفوعات التي تتم من خلال الأوراق التجارية العادية قبل وصول الوثيقة الحقيقية إلى البنك المعني بالتحصيل أو الدفع. وهذه الطريقة في معالجة الأوراق التجارية الإلكترونية بالبنك الوطني الجزائري تتماشى تماماً ونص المادة 08 من القانون 05-06 الصادر بتاريخ 15 ديسمبر 2005م والتي تلزم البنوك بحياسة الورقة التجارية الحقيقية المثبتة للعملية التي قام بها العميل قبل تمريرها للتحصيل من خلال أدوات المقاصة الإلكترونية وذلك في إطار احترام النصوص القانونية والتشريعية المنظمة لهذا النوع من الأنشطة البنكية بالجزائر.

الخاتمة: من خلال عرض المحتوى النظري للدراسة وإسقاطه على البنك الوطني الجزائري تم استنتاج مجموعة من النتائج والتي تمثل الآثار الإيجابية لوسائل الدفع الإلكترونية يمكن إيجازها فيما يلي:

✓ لعل أول أثر إيجابي لها هو زيادة مداخيل البنك من عمولات ورسوم ومستحقات وفوائد على المدى القصير والطويل على حد سواء مما يزيد من سيولة البنك وقدرته على مواجهة المسحوبات.

✓ زيادة عدد المتعاملين مع البنك حيث تجبر المحلات التجارية على فتح حسابات لديه من أجل الحصول على أجهزة الدفع الآلي وهو ما يعني بالنسبة للبنك أن الأموال لا تخرج منه حتى ترجع إليه كوديعة.

✓ تخفيض تكاليف العمليات البنكية بسبب تقليل تكلفة اليد العاملة واستخدام الأوراق.

✓ أمانة وسلامة وسرية العمليات التي تتم من خلال وسائل الدفع الإلكتروني وهو ما يساعد البنك على مراقبة مصادر الأموال التي تدخل حساباته وتجنب شبهة تبييض الأموال.

✓ الاستجابة لطلبات العملاء بطريقة أكثر مهنية واحترافية وتجنب الطواوير المصطفة يومياً أمام شبابيك البنوك من أجل تسوية معاملاتهم بوسائل الدفع التقليدية.

✓ المساهمة في التقليل من آفات الفساد الإداري المنتشرة في بنوكنا كالمحسوبية والبيروقراطية والرشوة والابتزاز. بالإضافة إلى تجنب فضائح السرقة التي تتم بشكل متكرر أمام الوكالات البنكية أو المحلات التجارية.

- ✓ ربح الوقت وتوجيهه التركيز على تسيير الخدمات الأكثر تعقيدا بالبنك بدل إضاعته في تسيير عمليات السحب والدفع التي تتم يوميا من خلال وسائل الدفع التقليدية.
 - ✓ توفر وسائل الدفع الإلكتروني سهولة في التعامل والسرعة في إتمام العمليات البنكية دون الحاجة للتنقل إلى الفروع البنكية وهو ما يساهم في كسب متعاملين دائمين عن طريق تحقيق ميزة الجوارية.
 - ✓ تستفيد البنوك من الانتشار العالمي وبالتالي كسب حصة سوقية بالخارج مما يحقق لها ميزة تنافسية.
- إلا أن دراسة واقع البنوك الجزائرية عموما والبنك الوطني الجزائري خصوصا يشير إلى وجود اختلافات فيما يخص حسن تسيير هذا النوع من الخدمات البنكية الإلكترونية حيث لاحظنا أنه:
- ✓ ارتفاع الكلفة الأولية لإصدار البطاقات البنكية وأجهزة الدفع الآلي التي يوفرها البنك الوطني الجزائري مجانا لعملائه في إطار تشجيعه على انتشار وسائل الدفع الإلكتروني بحيث يتحمل هو تكاليفها.
 - ✓ عدم توفر بنية تقنية تحتية قوية فالأجهزة الأتوماتيكية ليست منتشرة بالعدد الكافي في الوكالات والعديد منها في حالة عطل تنتظر تدخل السلطات المعنية من أجل إصلاحها.
 - ✓ نقص انتشار أجهزة الصرف والدفع الآليين بالمحلات والمساحات التجارية الكبرى على الرغم من انتشار هذه الأخيرة عبر التراب الوطني.
 - ✓ ارتفاع مخاطر البطاقات البنكية بسبب عدم احترام العملاء لقواعد الاستعمال وسقف المسحوبات المسموح به وهو ما يؤدي بالأجهزة الأتوماتيكية غالباً إلى سحبها كدليل على ارتكاب العميل لمخالفة.
 - ✓ ضعف شبكة الإنترنت وهو ما يجعل الأجهزة الأتوماتيكية أحياناً ترفض الاستجابة لأوامر العملاء بسبب عدم قدرتها على الوصول إلى معطيات الحساب.
 - ✓ تهاون موظفي البنك أحياناً في تمويل أجهزة الصرف الآلي والشبابيك الآلية بالأوراق النقدية مما يؤدي إلى استحالة قيام العميل بسحب المبلغ الذي يريد الحصول عليه.
 - ✓ تهاون موظفي البنك أحياناً في القيام بتسليم البطاقات البنكية لأصحابها رغم صرامة القوانين التي تحدد مدة بقائها بالوكالة ب 60 يوم فقط.
 - ✓ غياب الثقافة البنكية الإلكترونية فأغلب أفراد المجتمع يفضلون التعامل بوسائل الدفع التقليدية باعتبارها - في نظرهم - مصدر ثقة أكثر من نظيرتها الإلكترونية.
 - ✓ رفض المواطنين الحاملين للبطاقة البنكية استعمالها خوفاً من وقوع أخطاء وعدم قدرتهم على استرداد أموالهم على الرغم من ندرة حدوث ذلك مع وجود القوانين والإجراءات التي تحل هذا النوع من المشاكل في حالة وقوعها.
 - ✓ رفض التجار استعمال أجهزة الدفع الآلي لعدة أسباب فمنهم من يفضل الحصول على ثمن مبيعاته نقداً، ومنهم من لديه مخاوف حول إمكانية عدم دخول ثمن مبيعاته إلى حسابه البنكي، ومنهم من لا يريد أصلاً أن تكون لديه علاقة بأي بنك، ومنهم من لا يريد التصريح بمداخيله الحقيقية من أجل التهرب الضريبي لذلك فهو يرفض أن يمر ثمن مبيعاته عبر الحسابات البنكية حتى ولو كانت فكرة تثبيت جهاز دفع إلكتروني في محله التجاري تعجبه.

✓ نقص عدد موظفي البنك المتخصصين في الأعمال البنكية الإلكترونية على الرغم من دورات التكوين التي أعدتها البنك الوطني الجزائري ولا زال يعدها لمجموع المكلفين بخدمة العملاء على مستوى كل الوكالات.

✓ تقادم وسائل الدفع الإلكترونية بسرعة نتيجة التطور المتسارع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مما يزيد من حدة المنافسة ويحتم على البنك الوطني الجزائري ضرورة إيجاد ابتكارات جديدة لمواكبة مستجدات البيئة البنكية.

التوصيات: إن التوصية الرئيسية لهذه الدراسة هو استمرار التوسع في دعم وسائل الدفع الإلكتروني داخل البنوك الجزائرية وتوفير البنية التحتية اللازمة لها من وسائل وأدوات في إطار قوانين وتشريعات تضمن سلامة ومصداقية العمليات التي تتم من خلالها بشكل يحمي حقوق العملاء والبنك في آن واحد ويساهم مستقبلاً في نشر ثقافة بنكية إلكترونية. كما نوصي بأهمية تحديد أسعار تنافسية لخدمات وسائل الدفع الإلكترونية وحماية سمعة البنك وخصوصية العميل عن طريق توفير عوامل السرية والمصداقية والأمان والسرعة في تنفيذ العمليات وتوثيق معلومات العملاء وحماية أموالهم وإعداد المورد البشري الكفء نظراً للأخطاء التقنية ولكثرة أخطار القرصنة والتزوير والاحتيال وتبييض الأموال، مع ضرورة إجراء دورات تكوينية لأصحاب المحلات والمساحات التجارية قبل منحهم أجهزة الدفع الآلي تجنباً لحدوث أخطاء أو على الأقل تقليلها.

¹ رحيم حسين، هواري معراج: الصرافة الإلكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية، ورقة بحق مقدمة في إطار ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية، واقع وتحديات. المنظم بكلية العلوم الإنسانية و العلوم الإجتماعية بجامعة الشلف، الجزائر يومي 14 و 15 ديسمبر 2004م، ص 320.

² واقد يوسف: النظام القانوني للدفع الإلكتروني، رسالة ماجستير في القانون العام، إشراف: كاشير عبد القادر، جامعة مولود معمري بتيزي وزو، الجزائر، 2011م، ص 20.

³ صراع كريمة: واقع وأفاق التجارة الإلكترونية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، إشراف: كربالي بغداد، جامعة السانية بوهران، الجزائر، 2013/2014م، ص 58.

⁴ لوصيف عمار: استراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرين مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، إشراف: درويش محمد الطاهر، جامعة منتوري بقسنطينة، الجزائر، 2008/2009م، ص 30.

⁵ توفيق عمر علي سيدي: توثيق المعاملات المالية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، رسالة دكتوراه في الاقتصاد والمصارف الإسلامية، إشراف: عبد الجبار خمد عبيد السهاني، جامعة اليرموك، الأردن، 2012م، ص 210.

⁶ رحيم حسين: النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والغربي، دار المناهج للنشر، ط1، الأردن، 2006م، ص 31.

⁷ توفيق عمر علي سيدي، مرجع سابق، ص 215.

⁸ - www.bis.org

⁹ جلال عايد الشورة: وسائل الدفع الإلكتروني، دار الثقافة، ط1، عمان-الأردن، 2009م، ص 60.

¹⁰ أحمد بوراس، السعيد بركة: أعمال الصرافة الإلكترونية (الأدوات والمخاطر)، دار الكتاب الحديث، القاهرة-مصر، 2014م، ص 234.

¹¹ إيهاب فوزي السقا: الحماية الجنائية والأمنية لبطاقات الائتمان، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية-مصر، 2007م، ص 25.

¹² منير محمد الجندبي، ممدوح محمد الجندبي: النقود الإلكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية-مصر، 2005م، ص 32.

¹³ <http://www.aladalacenter.com/index.php/2012-10-31-17-26-38/105-visacard/3818-2009-12-13-22-33-40>

¹⁴ المادة 21 من التنظيم 04-05 الصادر بتاريخ 13 أكتوبر 2005 المتعلقة بنظام التسوية الفورية للمدفوعات والمبالغ المستعجلة.

¹⁵ الموقع الرسمي للبنك الخارجي الجزائري www.bea.dz.

¹⁶ المذكرة رقم 2386.175.1224 الصادرة بتاريخ 31 جويلية 2006م عن البنك الوطني الجزائري.

- 17 الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري www.bna.dz
- 18 الدورية رقم 1943 الصادرة بتاريخ 22 نوفمبر 2007م عن البنك الوطني الجزائري.
- 19 الدورية 1916 الصادرة بتاريخ 10 أكتوبر 2006م عن البنك الوطني الجزائري.
- 20 الدورية رقم 2063، مرجع سابق.
- 21 الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري www.bna.dz.
- 22 الدورية رقم 2063، مرجع سابق.
- 23 الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري www.bna.dz.
- 24 الدورية رقم 2063، مرجع سابق.
- 25 الدورية 1603 الصادرة بتاريخ 17 مارس 1994م عن البنك الوطني الجزائري.
- 26 الدورية 1622 الصادرة بتاريخ 30 أكتوبر 1994م عن البنك الوطني الجزائري.
- 27 الدورية 1685 الصادرة بتاريخ 18 فيفري 1996م عن البنك الوطني الجزائري.
- 28 المذكرة رقم 2442.105.274 الصادرة بتاريخ 28 مارس 2007م عن البنك الوطني الجزائري.
- 29 الدورية رقم 2063، مرجع سابق.

المراجع:

الكتب:

- ✓ أحمد بوراس، السعيد بريكة: أعمال الصيرفة الإلكترونية (الأدوات والمخاطر)، دار الكتاب الحديث، القاهرة-مصر، 2014م.
- ✓ إيهاب فوزي السقا: الحماية الجنائية والأمنية لبطاقات الائتمان، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية-مصر، 2007م.
- ✓ جلال عايد الشورة: وسائل الدفع الإلكتروني، دار الثقافة، ط1، عمان-الأردن، 2009م، ص60.
- ✓ رحيم حسين: النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والغربي، دار المناهج للنشر، ط1، الأردن، 2006م.
- ✓ منير محمد الجنديهي، ممدوح محمد الجنديهي: النقود الإلكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية-مصر، 2005م، ص32.

الرسائل والأطروحات:

- ✓ توفيق عمر علي سيدي: توثيق المعاملات المالية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، رسالة دكتوراه في الاقتصاد والمصارف الإسلامية، إشراف: عبد الجبار خمد عبيد السهماني، جامعة اليرموك، الأردن، 2012م.
- ✓ صراع كريمة: واقع وآفاق التجارة الإلكترونية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، إشراف: كربالي بغداد، جامعة السانوية بوهران، الجزائر، 2013/2014م.

✓ لوصيف عمار: استراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرين مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، إشراف: درويش محمد الطاهر، جامعة منتوري بقسنطينة، الجزائر، 2009/2008م.

✓ واقد يوسف: النظام القانوني للدفع الإلكتروني، رسالة ماجستير في القانون العام، إشراف: كاشير عبد القادر، جامعة مولود معمري بتيزي وزو، الجزائر، 2011م.

الملتقيات والمؤتمرات:

✓ رحيم حسين، هوارى معراج: الصرافة الإلكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية، ورقة بحق مقدمة في إطار ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولت الاقتصادية، واقع وتحديات. المنظم بكلية العلوم الإنسانية و العلوم الإجتماعية بجامعة الشلف، الجزائر يومي 14 و 15 ديسمبر 2004م.

القوانين والتشريعات:

✓ القانون التجاري الجزائري.

✓ القانون المدني الجزائري.

✓ التنظيم 04-05 الصادر بتاريخ 13 أكتوبر 2005 المتعلق بنظام التسوية الفورية للمدفوعات والمبالغ المستعجلة.

✓ الدورية رقم 1603 الصادرة بتاريخ 17 مارس 1994م عن البنك الوطني الجزائري.

✓ الدورية رقم 1622 الصادرة بتاريخ 30 أكتوبر 1994م عن البنك الوطني الجزائري.

✓ الدورية رقم 1685 الصادرة بتاريخ 18 فيفري 1996م عن البنك الوطني الجزائري.

✓ الدورية رقم 1916 الصادرة بتاريخ 10 أكتوبر 2006م عن البنك الوطني الجزائري.

✓ الدورية رقم 1943 الصادرة بتاريخ 22 نوفمبر 2007م عن البنك الوطني الجزائري.

✓ الدورية رقم 2063 الصادرة بتاريخ 15 أفريل 2014م عن البنك الوطني الجزائري.

✓ المذكرة رقم 2386.175.1224 الصادرة بتاريخ 31 جويلية 2006م عن البنك الوطني الجزائري.

✓ المذكرة رقم 2442.105.274 الصادرة بتاريخ 28 مارس 2007م عن البنك الوطني الجزائري.

المواقع الإلكترونية:

✓ <http://www.aladalacenter.com/index.php/2012-10-31-17-26-38/105-visacard/3818->

[2009-12-13-22-33-40](http://www.aladalacenter.com/index.php/2012-10-31-17-26-38/105-visacard/3818-)

✓ الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري www.bna.dz

✓ الموقع الرسمي للبنك الخارجي الجزائري www.bea.dz

✓ الموقع الرسمي لبنك التسويات الدولية www.bis.org